

الجمهورية اللبنانية  
المديرية العامة لأمن الدولة



مدونة قواعد السلوك

**restart**   
center for rehabilitation of victims of violence and torture  
مركز ريسنارت لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب

تم إنجاز هذه المدونة بالتعاون والتنسيق مع  
مركز ريسنارت لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب

[www.state-security.gov.lb](http://www.state-security.gov.lb)

Tel: +961 1 862 700

## كلمة المدير العام لأمن الدولة اللواء طوني صليبا

التزمت المديرية العامة لأمن الدولة بمواثيق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تطبيقاً لمواد الدستور اللبناني الذي رعى هذه المبادئ. حيث أن لبنان هو عضو مؤسس في منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وملتزم باتفاقية حقوق الإنسان الدولية التي صادق عليها.

إنطلاقاً من هذه المبادئ القانونية، وقناعتها بضرورة وضعها حيز التنفيذ، استحدثت المديرية العامة لأمن الدولة قسم القانون الدولي وحقوق الإنسان، ليوكب هذه الحقوق ومنها حقوق الموقوفين والمحتجزين وكذلك القاصرين منهم، مع الإلتزام بالمعايير الدولية عند توقيفهم وتطبيق القوانين المرعية الإجراء. ترافق ذلك مع وضع مناهج لتدريب عناصر المديرية العامة على احترام حقوق الإنسان لا سيما الموقوفين لديها، والتواصل مع المؤسسات المحلية والدولية التي تعنى بحقوق الإنسان للإستفادة من خبراتهم في مجال التدريب وتأهيل العناصر، وتحسين إمكانية التوقيف لتتلاءم مع المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان.

إن الوصول إلى مجتمع آمن ومستقر، لا بد أن يعتمد على مرتكزات مادية ومعنوية تشعر المواطن بأنه يعيش في بيئة تحترم فيها مواظنيته وتسان فيها حقوقه وتحفظ كرامته وهذا ما تصبو إليه هذه المديرية العامة من خلال وضع مدونة قواعد السلوك لعناصرها لتكون مرجعاً لهم تحدد الواجبات والمعايير القانونية والأخلاقية، وتنظم علاقتهم مع الأفراد والمجموعات وكذلك السلطات، مما يعزز من احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، وذلك وفق ما نصت عليه التشريعات الوطنية والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

أمل أن تكون هذه المدونة مدمكاً صلباً تُبنى عليه علاقة جيدة بين المواطن والمديرية العامة لأمن الدولة، وتساهم في ترسيخ دولة القانون والمؤسسات المبنية على احترام حقوق الإنسان، إيماناً منا بتنمية روح المسؤولية التي يجب أن يتحلى بها العسكريون في هذا الخصوص.

اللواء طوني صليبا  
المدير العام لأمن الدولة

## مقدمة

تلتزم المديرية العامة لأمن الدولة بممارسة صلاحياتها ومهامها على نحو أخلاقي وقانوني في جميع الظروف والاقوات وبدون أي استثناء.

تقع على كل فرد من أفراد أمن الدولة مسؤولية إتباع كافة القوانين والتقيّد بكافة التعليمات والأوامر الصادرة عن المديرية، والتصرف دائماً وفق المعايير الأعلى قانونياً، مهنيّاً وأخلاقياً.

تنظر المديرية الى التكامل والشراكة المفتوحة بين المواطن وعنصر الأمن وزيادة عامل الثقة بين الطرفين ودفع الناس الى قبول حصتهم من المسؤولية في ترسيخ الأمن والمساهمة في تطبيق القانون.

## الهدف

تهدف هذه المدونة الى ترجمة القيم الأساسية للمديرية العامة لأمن الدولة وتحديد الواجب المهني الملقى على عاتق كل عنصر، والتزامه أثناء أداء واجباته بأعلى درجات المهنية والنزاهة والتصرف الأخلاقي والقانوني.

## الالتزام بالمدونة

ينبغي على كل عنصر قراءة وفهم، هذه المدونة والالتزام بمضمونها داخل المديرية وخارجها. تطبق هذه المدونة على كل عنصر بصرف النظر عن المنصب الوظيفي أو الرتبة أو الأقدمية.

## رؤيتنا

زيادة أمنية لضمان حماية مستدامة نحظى من خلالها بثقة المواطنين

## مهامنا

- جمع المعلومات المتعلقة بأمن الدولة الداخلي
- المحافظة على أمن الدولة الداخلي والخارجي والاستعلام عن جميع الأخطار التي تهدده
- مكافحة التجسس والنشاط المعادي
- حماية الشخصيات الهامة
- مكافحة الفساد في مؤسسات وإدارات الدولة
- إجراء التحقيقات في الأفعال التي تمس أمن الدولة الداخلي والخارجي

## قيمنا

- الولاء للوطن والشعب
- احترام حقوق الإنسان
- الاستقامة والنزاهة
- الأمانة والصدق
- العدالة والمساواة
- القدوة في القيادة والممارسة
- التعاون والتفاعل

## يلتزم عنصر أمن الدولة بالمبادئ الأساسية التالية

### ١- احترام القانون

تنفيذ القوانين، في جميع الأوقات، وأن يؤدي الواجب الذي يلقيه القانون على عاتقه، وذلك لخدمة المجتمع ولحماية أمن الدولة من الأعمال التي تهددها، على نحو يتفق مع درجة المسؤولية التي تتطلبها مهنته.

## ٢- احترام حقوق الإنسان

احترام الكرامة الانسانية اثناء قيامه بواجباته، وصون الحريات وحمايتها والمحافظة على حقوق الانسان لكل الاشخاص، وتوطيدها، وفقا لما هو منصوص عليه في الدستور اللبناني والقوانين الوطنية، وكذلك صكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة بإنفاذ القوانين.

## ٣- السلوك الأخلاقي والقانوني

### ● استعمال القوة والأسلحة النارية

مراعاة عدم استعمال السلاح الا في حالات الضرورة القصوى كتعرض حياته او حياة افراد الدورية لخطر، او تعرض الغير او ممتلكاته، لخطر جسيم، واعتماد مبدأ التناسب والضرورة في استخدام القوة مع المواطنين، إذ يَمْنَع الإفراط في استخدامها.

### ● الفساد

الامتناع عن ارتكاب أي فعل من أفعال إفساد الذمة، ومواجهة جميع هذه الأفعال ومكافحتها بكل صرامة. ويشمل تعبير الفساد بوجه عام المحاباة، والمحسوبية، وارتكاب الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة، وهي: الرشوة - صرف النفوذ - الاختلاس واستثمار الوظيفة - التعدي على الحرية - إساءة استعمال السلطة والإخلال بواجبات الوظيفة.

### ● الحظر المطلق للتعذيب

عدم ارتكاب أي عمل من أعمال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أو التحريض عليه أو التغاضي عنه، كما لا يجوز التذرع بأوامر عليا أو بظروف استثنائية أو أية حالة أخرى لتبرير التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويعنى بحسب اتفاقية مناهضة التعذيب "أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديا كان أم عقليا، يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه انه ارتكبه، أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب

يقوم على التمييز أياً كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها".

#### ● الانضباط

التقيد التام بالقواعد المرعية الإجراء بما يحفظ تطبيق القانون وتنفيذ المهمة، والالتزام بكافة الموجبات المبينة في هذه المدونة واتخاذ الاجراءات القانونية والمسلكية المناسبة بحق المخالفين.

#### ● الخلو من التحرش

موجب هذه المدونة يلتزم جميع عناصر أمن الدولة من النساء والرجال بالامتناع عن القيام بأي فعل من التحرش اللفظي أو الجسدي أو الجنسي المجرم بموجب القانون رقم 205 تاريخ 30-12-2020 الرامي الى تجريم التحرش الجنسي وتأهيل الضحايا.

يتعهد كافة العناصر باتخاذ خطوات وممارسة سلوكيات تؤدي الى مكان خال من التحرش.

تلتزم المديرية العامة لأمن الدولة بملاحقة ومساءلة أي عنصر ثبت بحقه جرم التحرش بموجب القانون المنصوص عليه أعلاه.

على المديرية العامة لأمن الدولة أن تتعامل مع أي ادعاءات بالتحرش بالسرعة المطلوبة والسرية التامة وبطرق عادلة تضمن فيها حقوق الضحايا المزعومين والمرتكبين.

على المديرية العامة لأمن الدولة عدم التهاون مع حوادث مشابهة من قبل أي فرد من داخل المديرية أو خارجها وفي أية مهمة أو اجتماع أو جوانب أخرى متعلقة بالعمل.

التحرش هو سلوك غير مقبول والمديرية العامة لأمن الدولة تتبنى سياسة صفر تساهل مع أي شكل من أشكال التحرش سواء اللفظي، المعنوي أو الجنسي.

#### ٤- حماية الأشخاص المحرومين من حريتهم

- عدم التعرض للشخص الخاضع للتحقيق بالضرب أو التعذيب أو الإهانة، أو أي شكل من أشكال المعاملة اللاإنسانية أو المهينة أو تهديده بعائلته أو اقاربه أو معارفه لدفعه على الاعتراف، أو للضغط عليه للتعامل مع الجهاز الأمني وذلك تحت طائلة العقوبة المسلكية، وعدم التذرع بجهله وجود حالة تعذيب أو ضرب من ضروب التعذيب بل عليه اتخاذ كافة الاجراءات للحيلولة دون التعرض للموقوفين بأي شكل من الاشكال ان من جهة المرؤوسين او الرؤساء.
- عدم اللجوء خلال التحقيقات في كافة مراحلها الى استخدام الطرق القسرية أو التلاعب، أو الإكراه أو التعذيب لانتزاع الاعترافات بل الاعتماد على تقنيات علمية مبنية على دراسات وأبحاث تقلل من الانحياز، والتي أثبتت أخلاقيتها وفعاليتها وتُحسن العلاقة والثقة بين عنصر الأمن والمواطنين وتعزز سيادة القانون وشرعية الدولة.
- تأمين الحد الأدنى من اساليب الراحة للموقوف على ذمة التحقيق، تشمل تحسين ظروف التوقيف ان من ناحية مكان التوقيف (النظارة، غرفة التحقيق) واخراج الموقوف من النظارة لفترات زمنية متقطعة بما يتلاءم ومكان الاحتجاز والكرامة الانسانية.
- ضمان سلامة الموقوف اثناء فترة الاحتجاز والتحقيق معه بسرعة وإحالته الى المحاكمة ضمن المهلة القانونية.
- عدم اعتماد التوقيف الانفرادي الا في الحالات القصوى بما يتلاءم والمحافظة على النظام العام داخل مراكز التوقيف وسلامة باقي الموقوفين. وعليه، وفي هذه الحالات، اعتماد غرف توقيف انفرادية تتناسب والكرامة الانسانية

والظروف الصحية والحدّ الأدنى من ظروف الإقامة فيها تشمل تأمين المستلزمات المعيشية الأساسية للموقوف ومستندة الى المعايير الدولية.

- المحافظة على الانضباط والانتظام ضمن معايير حقوق الانسان والحفاظ على كرامة المحتجزين، وتأمين ظروف الاحتجاز اللائقة من حيث المساحة، والنظافة، واحترام الخصوصية، واحترام مبدأ الفصل.
- الاستعانة بعناصر نسائية في التعامل والتحقيق مع النساء المحتجزات.
- السهر على الحماية التامة لصحة الجسدية والنفسية للأشخاص المحتجزين في عهدة المديرية العامة لأمن الدولة، وعليه، بوجه خاص، اتخاذ التدابير الفورية لتوفير العناية الطبية لهم كلما لزم ذلك.
- توفير الحماية للأشخاص الذين تقدموا بادعاءات متعلقة بالتعذيب من الأعمال الإنتقامية.
- معاملة الحدث المخالف للقانون معاملة منصفة وإنسانية، وسعي القائم بالتحقيق بقدر الإمكان الى تجنبه الإجراءات القضائية باعتماد التسويات والحلول الحسنة والتدابير غير المانعة للحرية والاتصال فوراً وقبل مباشرة التحقيق بالمندوب الاجتماعي المعتمد ودعوته لحضور التحقيق.
- ضمان تطبيق المادة ٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية المتعلقة بالضمانات القانونية الأساسية للموقوفين.

#### ٥- عدم التمييز

معاملة جميع الأشخاص بعدل وإنصاف دون تمييز من أي نوع، كالتمييز على أساس العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو المعتقد الديني، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل الوطني أو العرقي أو الاجتماعي، أو الملكية، أو المولد، أو أي ركن آخر وحماية حقوقهم.



حماية الحقوق والأوضاع الخاصة للنساء كعنصر في المديرية العامة لأمن الدولة أو كفتة مستهدفة، ولاسيما الحوامل والأمهات والمرضعات، أو الأطفال أو الأحداث أو المسنين أو المرضى أو المعوقين.

#### ٦- المحافظة على السرية

- مراعاة مبدأ سرية التحقيق، وعدم إفشاء واقعة ارتكاب جريمة معينة وتفصيلها.
- الحفاظ على سرية ما في حوزته من أمور ذات طبيعة سرية ما لم يقتض خلاف ذلك كل الاقتضاء أداء الواجب أو متطلبات العدالة.

#### ٧- احترام مدونة السلوك والإبلاغ عن الانتهاكات

احترام القانون وهذه المدونة، والحوول دون وقوع أي انتهاكات لهما ومواجهتها بكل صرامة. في حال توفر ما يحمله على الاعتقاد بوقوع اي انتهاك لهذه المدونة، عليه إبلاغ الأمر إلى سلطاته العليا وكذلك، عند اللزوم، إلى غيرها من السلطات التي تتمتع بصلاحيحة المراجعة.

## **5- Non-discrimination**

Treating all persons fairly and without discrimination of any kind, on the grounds of race, color, sex, language, religious belief, political or nonpolitical opinion, national, ethnic or social origin, property, birth; or any other ground and protecting their rights.

Protecting the rights and special conditions of women as agents of the General Directorate of State Security or as a target category, especially pregnant women, mothers and nursing mothers, children, juveniles, the elderly, the sick or the disabled.

## **6- Maintaining confidentiality**

- Ensuring the confidentiality of the investigation, and refraining from disclosing the facts or details of a particular crime.
- Maintaining the confidentiality of matters of a private nature, unless otherwise required for the performance of duty or the provision of justice.

## **7- Respecting the Code of Conduct and reporting violations**

Respecting the law and this Code, preventing any violations thereof and facing the same strictly. If there is reason to believe that there has been a violation of this Code, the agent must report the matter to the higher authorities and, if necessary, to other authorities that have oversight authority.

- the detention centers and the safety of the remaining detainees. In these cases, solitary confinement rooms shall be commensurate with human dignity, meet health conditions, and the minimum conditions of residence, including ensuring the basic living necessities of the detainee and based on international standards.
- Maintaining discipline and order while respecting human rights standards, preserving the dignity of the detainees, and ensuring appropriate conditions of detention in terms of space, cleanliness, respect for privacy, and respect for the principle of separation.
- Enlisting female agents to dealing with and interrogating female detainees.
- Ensuring the full protection of the physical and mental health of persons detained in the custody of the General Directorate of State Security, and taking immediate measures to providing them with medical care whenever necessary.
- Providing protection for people who have made allegations of torture from reprisals.
- Treating juveniles in violation of the law in a fair and humane manner, and ensuring that the investigator spares them, as much as possible, the judicial procedures by adopting settlements, amicable solutions, and non-custodial measures, and communicating immediately and before the investigation begins with the authorized social representative and inviting him/her to attend the investigation.
- Ensuring the implementation of Article 47 of the Code of Criminal Procedure relating to basic legal guarantees for detainees.

#### 4- Protecting people deprived of their liberty

- Refraining from subjecting the person under investigation to beating, torture, humiliation, or any form of inhuman or degrading treatment; abstaining from threatening his/her family, relatives, or acquaintances to win a confession, or enforce a dealing with the security apparatus, under penalty of disciplinary punishment; never invoking the detainee's ignorance of a case of torture or a form of torture, but rather taking all measures to prevent any threat to the detainees, by subordinates or superiors.
- Refraining, during all stages of investigations, from resorting to the use of coercive methods, manipulation, coercion or torture to extract confession, but rather relying on scientific techniques based on studies and research that reduce bias, which have proven their integrity and effectiveness; improving the relationship and trust between the security agent and citizens, and enhancing the rule of law and the legitimacy of the state.
- Ensuring the minimum means of comfort for the detainee kept under investigation, including improving the conditions of detention in terms of the place of detention (detention cell, interrogation room) and giving the detainee access to outdoor facilities for intermittent periods of time in a manner that is consistent with the place of detention and human dignity.
- Ensuring the safety of the detainee during the period of detention, interrogating him/her quickly, and referring him/her to trial within the legal time limit.
- Refraining from resorting to solitary confinement, except in extreme cases, in a manner consistent with maintaining public order inside

### **Discipline**

Full adherence to the enforced rules in order to ensure enforcement of the law, implementation of the mission, and abidance by all the obligations set forth in the present Code, and taking appropriate legal and behavioral measures against violators.

### **Freedom from harassment**

Under the present code, all state security personnel, women and men, shall refrain from any verbal, physical or sexual harassment criminalized under Law No. 205 dated December 30, 2020 aimed at criminalizing sexual harassment and rehabilitating the victims.

All agents shall undertake to take steps and practice behaviors that lead to a harassment-free place.

The General Directorate of State Security is committed to prosecuting and holding accountable any agent against whom the offense of harassment has been proven under the above-mentioned law.

The General Directorate of State Security must deal with any allegations of harassment with the required speed, confidentiality, and justice that guarantees the rights of alleged victims and perpetrators.

The General Directorate of State Security shall not tolerate similar incidents by any individual inside or outside the Directorate and in any task, meeting or other aspects related to work.

Harassment is an unacceptable behavior and the General Directorate of State Security adopts a zero-tolerance policy with any form of verbal, moral or sexual harassment.

### **Corruption**

Refraining from committing any act of corruption, opposing all such acts and combating them firmly. The expression of corruption in general includes favoritism, nepotism, and the commission of crimes that disrupt the course of duties, namely: bribery - disbursement of influence - embezzlement and exploitation of the position - infringement of freedom - abuse of power and breach of duties.

### **The absolute prohibition of torture**

Prohibiting any act to commit, incite or condone any act of torture or other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment; never invoking higher orders, exceptional circumstances or the same to justify torture or any other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment. According to the Convention against Torture, torture means “any act by which severe pain or suffering, whether physical or mental, is intentionally inflicted on a person for such purposes as obtaining from him or a third person information or a confession, punishing him for an act he or a third person has committed or is suspected of having committed, or intimidating or coercing him or a third person, or for any reason based on discrimination of any kind, when such pain or suffering is inflicted by or at the instigation of or with the consent or acquiescence of a public official or other person acting in an official capacity. It does not include pain or suffering arising only from, inherent in or incidental to lawful sanctions”.

## The state security agent shall adhere to the following basic principles

### 1- Respect for the law

Implementing the law, at all times, and performing the duties dictated thereby, serving the community and protecting the State security from acts that threaten the same, in a manner consistent with the degree of responsibility required by the profession.

### 2- Respect for human rights

Respecting human dignity while carrying out duties, preserving and protecting freedoms and consolidating the human rights of all persons, in accordance with what is stipulated in the Lebanese Constitution, national laws, and international human rights instruments related to law enforcement.

### 3- Ethical and legal behavior

#### **Use of force and firearms**

Refraining from using weapons except in cases of extreme necessity, such as a life-threatening situation to the agent or the patrol members, or in the event that others or their property are exposed to serious danger, adopting the principle of proportionality and necessity in the use of force with citizens and prohibiting the resort to excessive force.

## Our vision

Security leadership that ensures sustainable protection and earns citizens' trust.

## Our tasks

- Gathering information related to internal state security
- Maintaining the internal and external security of the state and inquiring about the threats thereto
- Countering espionage and hostile activity
- VIP Protection
- Combating corruption in state institutions and administrations
- Conducting investigations into acts that affect the internal and external security of the state

## Our values

- Loyalty to the country and the people
- Respect for human rights
- Integrity and honesty
- Truthfulness and fidelity
- Justice and Equality
- Leading by example and practice
- Collaboration and interaction



## Introduction

- The General Directorate of State Security is committed to exercising its powers and tasks in an ethical and legal manner in all circumstances and at all times, without any exception.
- It is incumbent upon every member of the State Security to follow the laws, abide by the instructions and orders issued by the Directorate, and always act according to the highest legal, professional and moral standards.
- The Directorate aspires to achieving integration and open partnership between the citizen and the security agent, to instill trust between the two parties and to urge people to accepting their share of responsibility in establishing security and contributing to the implementation of the law.

## Goal

The present code is meant to reflect the basic values of the General Directorate of State Security and define the professional duties entrusted with each agent, and his/her commitment during the performance of his/her duties to the highest levels of professionalism, integrity and moral and legal commitment.

## Abiding by the Code of Conduct

- Each agent should read and understand the present code and abide by its content inside and outside the Directorate.
- The present code shall apply to every agent regardless of his/her job position, rank or seniority.

**Speech of the Director General of State Security  
Major General Tony Saliba**

The General Directorate of State Security, true to the relevant articles of the Lebanese Constitution, has adhered to the Charters of the United Nations and the Universal Declaration of Human Rights; Lebanon being a founding member of the United Nations and the League of Arab States, and being bound to the international human rights conventions it has ratified.

The General Directorate of State Security, based on these legal principles, and its conviction of the need to put them into practice, has created the Department of International Law and Human Rights, to keep pace with these rights - including the rights of the detainees, inter alia minors - and to ensure the implementation of international standards when conducting any arrest or implementing the enforced laws. This was coupled by the development of a curricula to train the General Directorate staff on respecting human rights - especially for the detainees - and communicating with local and international human rights defenders to profit from their expertise in the field of training and rehabilitating the personnel and aligning detention centers with international human rights standards.

Building a secure and stable society requires reliable physical and moral foundations for any citizen to be confident that his/her citizenship is respected, and his/her rights and dignity are preserved. This is what this General Directorate aspires to achieve by setting up a Code of Conduct for its personnel listing all the legal and ethical duties and standards, and regulating the relationship with individuals, groups as well as authorities. As a result, human rights and public freedoms will be defended, in accordance with national legislations and the relevant international treaties.

I hope that this Code will serve as a solid foundation to building a sound relationship between the citizen and the General Directorate of State Security. We trust that it will contribute to the consolidation of the rule of law and human rights institutions for we believe in instilling a sense of responsibility in the military personnel.

**Major General Tony Saliba  
Director General of State Security**



The Government of Lebanon  
General Directorate of State Security



## Code of Conduct

This Code of Conduct was issued  
in cooperation and coordination with Restart Center  
for rehabilitation of victims of violence and torture



[www.state-security.gov.lb](http://www.state-security.gov.lb)

Tel: +961 1 862 700